الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/54/6
27 August 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والخمسون
جنيف، ١-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، وإسهامات الأونكتاد

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد*

ملخص

عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٧٠ باء، يساهم الأونكتاد في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مجالات إنمائية رئيسية. ويُدعى مجلس التجارة والتنمية، في القرار ذاته، إلى المساهمة، في حدود ولايته، في تنفـــيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وتقدم هذه الوثيقة استعراضاً موجزاً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية المهمة وإسهامات الأونكتاد فيها.

* قُدم هذا النص في التاريخ المذكور أعلاه نتيجة للتأخر في تجهيزه.

(A) GE.07-51680 260907 270907

المحتويات

الصفحة

مقدمـــــة ٣

أولاً - التجارة الدولية ٣

ثانياً - السلع الأساسية ٥

ثالثاً - الاستثمـــــار ٧

رابعاً - الديون الخارجية والتعاون الدولي المالي لأغراض التنمية ١١

خامساً - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية ١٥

سادساً - تسخير العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية... ١٦

سابعاً - قانون وسياسة المنافسة ١٨

ثامناً - البلدان التي تشهد أوضاعاً خاصة ١٩

مقدمـــة

١- أكـــدت الجمعـــية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" على الحاجة إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات المقطوعة في إطار مـــنظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية (الفقرة ٢٧). وذكِّرت بالدور الذي يضطلع به مؤتمر الأمم المـــتحدة للـــتجارة والتنمية بوصفه مركز تنسيق داخل الأمم المتحدة يتوخى التكامل في معالجة مسائل التجارة والتنمية والمسائل المرتبطة بها في مجالات المالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ودعت مجلس التجارة والتنمـــية إلى أن يســـهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمـــرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة. كما دعت الجمعية العامة المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي إلى توجيه دعوة إلى رئيس المجلس لعرض نتائج تلك الاستعراضات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢- ويشير توافق آراء ساو باولو إلى أنه يُتوقع من الأونكتاد أن يسهم إسهاماً كبيراً في تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمـــية الـــتي عُقدت مؤخراً (الفقرة ٢)، وإلى أن الأونكتاد يتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الدولية، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية (الفقرة ١٠).

٣- وتتضمن هذه المذكرة استعراضاً قامت به أمانة الأونكتاد للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة ومساهمة الأونكتاد في هذا الصدد.

أولاً - التجارة الدولية

٤- اعتُبرت التجارة الدولية عنصراً هاماً من عناصر التنمية في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة. وقد دعا إعلان الألفية إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً ومنصفاً وقائماً عـــلى القواعد ويمكن التنبؤ بشأنه ولا يعرف التمييز. وأكد قرارا الجمعية العامة ٢٢١/٥٩ و١٨٤/٦٠ أهمية أن تخلص المفاوضات إلى نتائج متوازنة وموجهة صوب التنمية. وكانت مساهمة التجارة والفرص التي تتيحها لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية موضع تأكيد أيضاً في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٥- تتيح جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي انطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ فرصة فريدة لدمج التنمية في النظام التجاري متعدد الأطراف. واستكمال الجولة ضروري أيضاً في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يشمل إنشاء نظام تجاري ومالي منفتح وقائم على القواعد ويمكن التنبؤ بشأنه ولا يعرف التمييز. ويقف النظام التجاري متعدد الأطراف اليوم في مفترق طرق. فعقب المؤتمر الوزاري السادس لمـــنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ، بالصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، دخلت جولة الدوحة مرحلـــتها الأشد حسماً. وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حلول بشأن المسائل الرئيسية، وتحديداً النفاذ إلى الأسواق الزراعية والدعم المحلي في الزراعة، والتعريفات الصناعية والخدمات. وتحتل الزراعة مكانة رئيسية في المفاوضات.

ولا بد من إدخال تعديلات هيكلية طموحة على السياسة الزراعية كيما تكون النتيجة طموحة ومتوازنة ومركزة على التنمية. ورغم أن من المقرر إنهاء جولة الدوحة بنهاية عام ٢٠٠٧، من المحتمل أن تستمر المفاوضات بعد ذلك التاريخ.

باء - مساهمة الأونكتاد

٦- يساهم الأونكتاد في النهوض بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون منفتحاً ومنصفاً وقائماً على القواعد ويمكن التنبؤ بشأنه ولا يعرف التمييز، وذلك بمساعدة الدول الأعضاء في خوض حوار حكومي دولي بشأن السياسات وبناء توافق في الآراء بشأن المسائل الجديدة والمستجدة المدرجة في جدول أعمال التجارة الدولية والمطروحة في مفاوضات الدوحة. ويقوم بذلك عن طريق جملة أمور من بينها استعراض مجلس التجارة والتنمية للتطورات والمسائل المتعلقة ببرنامج عمل ما بعد الدوحة التي تكتسي اهتماماً خاصاً بالنسبة إلى البلدان النامية، ومناقشات لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، واجتماعات الخبراء.

٧- ويساعد الأونكتاد أيضاً في تعزيز القدرات الوطنية على تحليل الحواجز التجارية وتقييمها وفي صياغة سياسات واستراتيجيات للتصدي لها، إذ يوفر أدوات تحليلية من قبيل نظام التحاليل والمعلومات التجارية الذي يديره نظام الحل التجاري المتكامل العالمي، بالاشتراك مع البنك الدولي، ونموذج المحاكاة في سياسة التجارة الزراعية. كما باشر الأونكتاد مشروعاً لتعريف الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وجمعها وقياسها الكمي، واعتمد المشروع على خبرة منظمات دولية عديدة[(١)] ومن المقرر أن ينطلق قبل نهاية عام ٢٠٠٧ مشروع نموذجي يركز على مجموعة مختارة من البلدان النامية وأكثر البلدان تقدماً. كما تطرقت البحوث التي أعدها الأونكتاد مؤخراً إلى الآثار المشوهة للتجارة الناجمة عن إعانات "الصندوق الأخضر".

٨- ويقدم مؤشر التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧ إلى البلدان النامية إطاراً تحليلياً يمكنها استخدامه من أجل تعزيز البيئة الملائمة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ولدعم وترويج تفاعل متبادل الفائدة بين التجارة والتنمية. وقد أنشأ الأمين العام للأونكتاد مجلساً استشارياً يتولى توجيه الأونكتاد ودعمه في اغتنام فرص العولمة والتنمية والتجارة والتصدي لتحدياتها، والتركيز بصفة خاصة على القضايا والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية. وسيتألف المجلس من علماء دوليين من الجامعات والمنظمات الدولية ومراكز البحث والقطاع الخاص، وستضطلع أمانة الأونكتاد بخدمته.

٩- ويواصل الأونكتاد إبراز الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي وبحث تبعاتها الإنمائية. وبينت بحوثه أنه خلال التعديلين الأخيرين حققت أنصبة الاقتصادات الناشئة (وجلها من البلدان النامية الكبيرة) في تجارة السلع والخدمات الدولية نمواً مدهشاً. وساهمت سبعة بلدان بوجه خاص في هذا الاتجاه، وهي: الاتحاد الروسي والبرازيل

---

(١) فريق الدعم متعدد الوكالات التابع لفريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد، والمؤلف من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين والمكسيك والهند، أو ما يُسمى مجموعة "البلدان السبعة الناشئة". وتزايد أهمية البلدان النامية في التجارة الدولية واقع جديد في الاقتصاد العالمي، وقد أتاح هذا الواقع الجديد فرصاً لم يسبق لها مثيل للنمو والتنمية. ومشاركة البلدان الناشئة في التجارة الدولية لن تزيد التدفقات التجارية فحسب، بل ستكون ضرورية أيضاً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعاون الأونكتاد بنشاط، في بحوثه المتعلقة بالبلدان الناشئة، مع مؤسسات رائدة مثل غولدمان ساكس، وغلوبال إنسايت، وجامعة بنسلفينيا. وتقوم الأمانة، مرة كل شهرين، بإعداد تقارير عن آفاق التجارة والنمو في عدة بلدان مهمة كالاتحاد الروسي والبرازيل والصين والهند.

١٠- وبغية تعزيز تحليله لديناميات التجارة فيما بين بلدان الجنوب، شرع في وضع نظام معلومات التجارة فيما بين بلدان الجنوب، والذي سيقدم معلومات شاملة عن التدفقات التجارية الثنائية فيما بين البلدان النامية.

١١- ويقوم الأونكتاد بدراسات تحليلية وينظم مناقشات حكومية دولية بشأن القطاعات الجديدة والدينامية كمنتجات الطاقة. أما على الصعيد الميداني، فإن أحد أنشطة الأونكتاد من أجل النهوض باستحداث قدرات إنتاج تنافسية جديدة في أفريقيا تتمثل في شراكة بين القطاعين العام والخاص مع مؤسسة فيليبس إلكترونيكس بهدف بحث إمكانات ومتطلبات إنشاء صناعة للمصابيح الموفرة للطاقة في الجنوب الأفريقي.

١٢- وغالباً ما تشكل الحواجز غير التعريفية كالمتطلبات البيئية عوائق كبيرة للبلدان النامية الراغبة في اغتنام فرص النفاذ إلى الأسواق. وقام الأونكتاد، عن طريق فرقة عمله الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والنفاذ إلى الأسواق فيما يخص البلدان النامية، بتيسير تقاسم التجارب الوطنية بشأن استراتيجيات التكيف الاستباقية المتصلة بالمتطلبات الجديدة في مجال البيئة والصحة وسلامة الأغذية في أسواق الصادرات، وبتحديد فرص تصدير المنتجات الملائمة للبيئة. وعالجت فرقة العمل، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، تأثير المعايير التي وضعها القطاع الخاص على التنمية وعلى النفاذ إلى الأسواق. وتنطبق هذه المعايير على العديد من سلاسل العرض العالمية، لا سيما في القطاعات التي تهم البلدان النامية بوجه خاص من الناحية التصديرية، مثل *الملابس والأحذية والمنتجات البستانية* والإلكترونيات. وتمس هذه المتطلبات قرابة ثلث التجارة العالمية. وبحث *استعراض التجارة والبيئة لعام ٢٠٠٦* الذي قام به الأونكتاد أوجه التفاعل بين المتطلبات الجديدة في مجال البيئة والصحة وسلامة الأغذية والنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية، ولم يكتف بإبراز الاستنتاجات العامة بل استخلص أيضاً عبراً مهمة من عدة دراسات قطاعية. وقام الأونكتاد، بواسطة شراكتين (فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية، وهي شراكة بين الأونكتاد ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية؛ وفرقة عمل بناء القدرات المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية، وهي شراكة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، بتنفيذ أنشطة تيسر إنتاج المنتجات العضوية للبلدان النامية ونفاذها إلى الأسواق. وعلى سبيل المثال، وضعت جماعة شرق أفريقيا بفضل هذه المساعدة معيار إنتاج عضوي إقليمي سيُعتمد بصفة رسمية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ثانياً - السلع الأساسية

١٣- شددت وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥ على " الحاجة إلى معالجة تأثير الأسعار الضعيفة والمتذبذبة للسلع الأساسية ودعم جهود البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لإعادة هيكلة وتنويع

وتقوية القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية بها" (الفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ١/٦٠). ويرد في توافق آراء مونتيري أن ثمة " حاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضاً لتخفيف حدة النتائج المترتبة على هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من السلع الأساسية" (الفقرة ٣٧). وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٠/٦١ المتعلق بالسلع الأساسية، الحاجة الماسة إلى تنفيذ قرار سابق بشأن الموضوع ذاته، وهو القرار ٢٢٤/٥٩، تنفيذاً كاملاً، وذكرت بأمور من بينها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

١٤- أحرز تقدم متواضع في تحقيق الأهداف آنفة الذكر. وأعرب قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١ عن قلق شديد لأنه، رغم الزيادة المسجلة مؤخراً في أسعار بعض السلع الأساسية، فإن الأسباب الأساسية للاتجاه التراجعي في أسعار السلع الأساسية الأخرى لم تُعالَج، بما في ذلك مشاكل قدرة العرض وصعوبات المشاركة الفعالة في سلاسل القيمة ونقص تنوع منتجات البلدان النامية وقاعدتها التصديرية، وكلها عوامل حالت دون استفادة العديد من تلك البلدان استفادة كاملة من الظروف الإيجابية الحالية.

باء – مساهمة الأونكتاد

١٥- اتخذ الأونكتاد، استجابة إلى بواعث القلق المذكورة وإلى قرار الجمعية العامة ١٩٠/٦١، عدداً من المبادرات الرامية إلى تحليل السياسة الدولية للسلع الأساسية والنهوض بالمساعدة التقنية وبناء القدرات ودعم برامج التدريب والتوعية.

١٦- وأعد الأونكتاد، استجابة إلى طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٥٩، تقريراً عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (الوثيقة A/61/202) لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين.

١٧- وواصل الأونكتاد تنفيذ مشروع حساب الأمم المتحدة الهادف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية – لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية والاقتصادات الصغيرة – بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق السياسات والإجراءات المتبعة في مجال التجارة والمجالات المتصلة بها، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية. وعلى سبيل المثال، عُقدت في داكار، بالسنغال، في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، حلقة عمل بشأن دمج الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات التجارية، مع التركيز على السلع الأساسية.

١٨- وفي سياق معالجة المسائل المتصلة بالسلع الأساسية على نحو شامل، وفقاً لقرارات الجمعية العامة وأحكام توافق آراء ساو باولو المرتبطة بذلك، وتعزيز التعاون مع الهيئات المعنية الأخرى، نظم الأونكتاد، مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية ودول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمراً بعنوان "المبادرة العالمية بشأن السلع الأساسية: إنعاش جدول أعمال السلع الأساسية" (برازيليا، البرازيل، ٧-١١ أيار/مايو ٢٠٠٧). وتناول المؤتمر، وهو أول حدث تمهيدي لدورة الأونكتاد الثانية عشرة (التي ستعقد في أكرا بغانا من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، المسائل الرئيسية المتصلة بتطوير السلع الأساسية، بما في ذلك القيود

من جانب العرض ومسائل سلاسل القيمة وتمويل التنويع واستخدام إيرادات الموارد. وسيُستخدم التقرير المعتمد في المؤتمر (TD/XII/BP/1) كوثيقة مرجعية أساسية في المناقشات المتعلقة بالسلع الأساسية في الأونكتاد الثاني عشر.

١٩- وانصب اهتمام خاص على المساعدة التقنية وبناء القدرات والتوعية. وأحرز تقدم خاص في تدعيم بوابتين للسلع الأساسية على شبكة الإنترنت - هما النظام الإلكتروني للمعلومات التجارية عن السلع الأساسية (Infocomm) وخاصة نظام تقاسم المعلومات (Infoshare)، وهو مشروع يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين شفافية أسواق السلع في البلدان النامية ويعزز من ثم المكانة التفاوضية للمنتجين المحليين. وفي عام ٢٠٠٥، ورد هذا المشروع ضمن قائمة "الأمور العشرة الواجب التعريف بها أكثر" التي تضعها سنوياً إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة.

٢٠- وأعيد تأكيد أهمية توسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب والاستثمار في السلع الأساسية في مناسبات مختلفة وفي اجتماعات قمة عدة[٢]. وعملاً بمقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المتعلق بالسلع الأساسية (المعقود في أروشا، بجمهورية تترانيا المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، الذي وافق فيه الوزراء على خطة عمل طموحة خاصة بالسلع الأساسية الأفريقية، كثف الأونكتاد عمله المتعلق بالسلع الأساسية في المنطقة الأفريقية وبالتجارة والتعاون الأفريقيين مع المناطق النامية الأخرى. وفي هذا السياق، نظم الأونكتاد أنشطة عديدة، منها المؤتمر والمعرض الأفريقيين العريقين المتعلقين بتجارة وتمويل البترول والغاز. ويعد هذا أكبر حدث في مجال الطاقة في أفريقيا، حضره أهم صناع القرار والمستثمرون ومديرو الشركات النفطية الكبرى والمستقلة وممثلو المنظمات غير الحكومية.

٢١- وقد أشار المجتمع الدولي في مناسبات شتى إلى ضرورة تيسير الوصول إلى آليات السوق لإدارة مخاطر تقلب الأسعار. ويواصل الأونكتاد أداء دور رائد في هذا المجال، إذ يتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم من أجل إنشاء بورصات وطنية للسلع الأساسية في أفريقيا وفي الهند. وهذه البورصات، التي تنشأ وتعمل في سياق الخطط الإنمائية الوطنية، تسهل استخدام آليات إدارة المخاطر وتيسر اعتماد المعايير الصناعية وتوفر أسواقاً نشطة وتسهل الوصول إلى التمويل.

ثالثاً - الاستثمار

٢٢- يؤكد توافق آراء مونتيري الدور الأساسي الذي تؤديه تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية (الفرع باء). أما خطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (الفقرة ٨٤) فتنوه بدور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وأكدت نتائج مؤتمر القمة العالمي مجدداً عزم قادة العالم "على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لدعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من تلك الاستثمارات" (الفقرة ٢٥)، كما عقدت في الوقت ذاته التزامات في مجالات سياسية

---

(٢) انظر مثلاً الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٦١/١٩٠.

متصلة بذلك مثل تنمية القطاع الخاص (الفقرة ٢٣(هـ))، والإدارة السديدة والنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٢٤(أ))، ومسؤولية الشركات ومساءلتها (الفقرة ٢٤(ج)).

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٢٣- حققت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٦، كما جاء في *تقرير الاستثمار العالمي*، نمواً للسنة الثالثة على التوالي، إذ بلغت ١,٣ ألف مليار من دولارات الولايات المتحدة، أي أنها ازدادت بنسبة تناهز ٤٠ في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي هذا السياق، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة بنحو ٥٠ في المائة، وإلى البلدان النامية بنحو ١٠ في المائة، وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنحو ٥٥ في المائة. وفي مجموعة البلدان المتقدمة، استعادت الولايات المتحدة الأمريكية مركزها كأكبر بلد متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، بينما ظل الاتحاد الأوروبي برمته أكبر منطقة متلقية. وكانت زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناطق النامية والاقتصادات الانتقالية واسعةَ النطاق، إذ شملت معظم أقل البلدان نمواً وأهم البلدان الناشئة (رغم تراجع المستوى المسجل في الصين تراجعاً طفيفاً).

٢٤- وفي الآن ذاته، استمرت في عام ٢٠٠٦ زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية، وسُجلت زيادة كبيرة بصفة خاصة في استثمارات الشركات عبر الوطنية من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأنعش تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية نقاشاً مثمراً بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما أن جل هذا الاستثمار موجه إلى بلدان نامية أخرى. فحتى التسعينات، لم يكن سوى نصف الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية يوجه إلى الجنوب، لكن منذ التغيير الجذري الذي حدث في بداية التسعينات – إذ بات عدد متزايد من البلدان النامية الآن في عداد بلدان المصدر – حققت هذه الحصة طفرة فاقت ٩٠ في المائة في بعض الأعوام. وعلاوة على ذلك، يمثل الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب حالياً ما بين ١٠ و١٥ في المائة من تدفقات الاستثمار العالمية في أي عام من الأعوام. ويبرز *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦* المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية" الأهمية المتزايدة لهذا الاتجاه ويحلل تأثيره على التنمية. ومن هذا المنطلق، شرع الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل للبحث والتحليل بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب.

٢٥- وفي أثناء ذلك، ازدادت تدفقات استثمار الحوافظ الأجنبية إلى البلدان النامية بأكثر من الضعف بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، وبلغت أعلى مستوياتها منذ ١٥ سنة إذ فاقت ١٠٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٥. وأنشأ ما يزيد عن ٨٥ بلداً نامياً واقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية أسواق أوراق مالية، وتُبذل في العديد من البلدان جهود متجددة في سبيل تعزيز البنية الأساسية المالية بطرق من بينها تنفيذ المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المتعلقين بالشركات.

٢٦- واستمر أيضاً تزايد اتفاقات الاستثمار الدولي. ففي نهاية عام ٢٠٠٦، بلغ عدد اتفاقات الاستثمار الثنائية القائمة ٥٧٣ ٢ اتفاقاً، بينما بلغ عدد معاهدات الضريبة المزدوجة ٦٥١ ٢ معاهدة وكان عدد الاتفاقات المتضمنة أحكاماً استثمارية ٢٤١ اتفاقاً.

باء – مساهمة الأونكتاد

٢٧- يقوم الأونكتاد، على أساس الولاية المنوطة به في دورته الحادية عشرة وتلك التي أسندها إليه لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة، بجمع ونشر البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية على الصعيد العالمي بواسطة منشوراته، بما في ذلك *تقرير الاستثمار العالمي* و*دليل الاستثمار العالمي*، والموقع الإلكتروني المخصص للغرض. كما يقوم بتحليل اتجاهات الاستثمار في تقريره السنوي المعنون *تقرير الاستثمار العالمي*. وتشكل التبعات الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب (*تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٦*) والتوقعات الإنمائية المتصلة بالاعتماد على الشركات عبر الوطنية في استخراج الموارد الطبيعية (*تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧*) مسألتين من أحدث المسائل المدروسة. ويقدم الأونكتاد أيضاً معونة تقنية لجمع البيانات بالاستناد إلى المعايير المنهجية الدولية ولتعزيز المهارات اللازمة لاستخدامها. أما نقص البيانات الحديثة والجديرة بالثقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، فضلاً عن القدرة المحدودة على تحليلها، فإنه يمنع عدداً من البلدان النامية (لا سيما أقل البلدان نمواً) من صياغة سياسات إنمائية مناسبة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، نُظمت حلقتا عمل وطنيتان، إحداهما في ملديف والأخرى في المغرب، وحلقة عمل إقليمية لمنطقة غرب آسيا في البحرين، فيما يتعلق بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وصياغة السياسات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ستُنظم حلقة عمل إقليمية أخرى للدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٢٨- وتساعد استعراضات سياسات الاستثمار ومتابعتها التي يقوم بها الأونكتاد على تحسين البيئة الملائمة للاستثمار في البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً. وساعدت استعراضات سياسات الاستثمار الحكومات على صياغة سياسات لدمج الاستثمار الأجنبي في استراتيجياتها الرامية إلى تطوير القطاع الخاص والاستفادة إلى أقصى حد من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن أن تؤدي الاستعراضات، عقب تنفيذها ومتابعتها، إلى تحسينات كبيرة في مناخ الاستثمار بواسطة مبادرات تنظيمية وتشريعية واستراتيجية هادفة. وأجرى الأونكتاد حتى الآن ٢٠ استعراضاً يتعلق ثلثها بأقل البلدان نمواً. وتناولت أحدث الاستعراضات حالات المغرب ورواندا وزامبيا. ويُجري الأونكتاد أربعة استعراضات أخرى وقد تلقى ٢٣ طلباً قيد البحث. وبُذلت جهود في سبيل تخصيص قسط أولي من الأموال للاستجابة الفورية، بغية الإسراع بوتيرة تنفيذ متابعة الاستعراضات. كما قامت أمانة الأونكتاد، سعيا منها لضمان استجابة سريعة إلى طلبات البلدان المعنية، بإثراء سلسلة كتبها الزرقاء المتعلقة بأفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار وتسهيله، التي يجري إعدادها بالتعاون مع مصرف اليابان للتعاون الدولي. وتشمل آخر الإضافات إلى السلسلة كتبا عن غانا وزامبيا. وتعتمد الكتب الزرقاء على أفضل الممارسات التي يمكن تنفيذها في غضون سنة.

٢٩- وتجسد سلسلة أدلة الاستثمار التي يصدرها الأونكتاد الجهود الخاصة المبذولة من أجل توعية المستثمرين بالقدرات والفرص الاستثمارية في أقل البلدان نمواً. وصدر حتى الآن اثنا عشر دليلاً، بما في ذلك دليل خاص برواندا أعد في عام ٢٠٠٦.

٣٠- ودعم الأونكتاد أيضاً منتدى بشأن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، مساهما بذلك في مؤتمر الاستثمار الإقليمي الثاني للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، المعقود في شرم الشيخ في مصر، الذي تناول موضوع " بناء قدرات وكالات تشجيع الاستثمار واستراتيجية تشجيع الاستثمار في أفريقيا والشرق الأوسط".

٣١- وغالباً ما تعاني البلدان النامية نقصاً في الخبرة والموارد المالية والقوة التفاوضية اللازمة للمشاركة بفعالية في شبكة قواعد الاستثمار الدولية متعددة المستويات والتي تتسم بالتجزؤ الشديد والتعقيد المتزايد. وفي حين أن التنوع الكبير في اتفاقات الاستثمار الدولية يتيح خيارات جديدة تمكن البلدان النامية من إبرام معاهدات واستخدام تلك الاتفاقات لدعم أهدافها الإنمائية، فإنه يثير أيضاً تحديات لم يسبق لها مثيل فيما يتصل بالتفاوض بشأن الاتفاق "السليم"، والتنفيذ المناسب للالتزامات الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية، وضرورة الحفاظ على شفافية شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية وتناسقها.

٣٢- ويعالج برنامج الأونكتاد المتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية هذه التحديات المتنوعة بواسطة: (أ) البحث وتحليل السياسات فيما يتعلق بأحدث الاتجاهات في تقنين الاستثمار الدولي من زاوية إنمائية؛ و(ب) المساعدة التقنية الرامية إلى تحسين فهم الإطار القانوني الدولي للاستثمار وبناء القدرات في مجال التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وتنفيذها؛ و(ج) والاحتفاظ بقواعد بيانات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية والمنازعات بين المستثمرين والدول. وشملت الأعمال المنجزة مؤخراً دراسة جديدة عن "المحافظة على المرونة في اتفاقات الاستثمار الدولية وكيفية استخدام التحفظات" كجزء من سلسلة الأونكتاد المتعلقة بسياسات الاستثمار الدولية الموجهة إلى التنمية، واستعراضاً شاملاً لـ "معاهدات الاستثمار الثنائية في ما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٦ واتجاهات تقنين الاستثمار". ونُظمت أيضاً حلقات عمل ودورات تدريبية شتى، منها برنامج تدريب إقليمي خاص بالمفاوضين في اتفاقات الاستثمار الدولية وحلقات عمل عن إدارة منازعات الاستثمار وتنقيح معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية للبلدان النامية.

٣٣- وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠٧، أوصت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة بالنظر في إمكانية إنشاء فريق خبراء دائم يُعنى بتعزيز فهم المسائل المعقدة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وتبعاتها الإنمائية. وبناء عليه، عقد الأونكتاد، يومي ٢٨ و٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في جنيف، اجتماع خبراء بشأن التبعات الإنمائية لتقنين الاستثمار الدولي. ومن المقرر أن يُعقد، يومي ٢٤ و٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اجتماع خبراء آخر بشأن مقارنة أفضل الممارسات المتعلقة بإيجاد بيئة ملائمة لزيادة الفوائد الإنمائية والنمو الاقتصادي والاستثمار إلى أقصى حد في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٤- وتعد المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات عاملاً مهماً في الاستثمار، غير أن بلداناً نامية كثيرة تعاني نقصاً في كشف المعلومات في هذا المجال. وعزز الأونكتاد نهوضه بإدارة الشركات بتنظيم حلقة عمل إقليمية في القاهرة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعنوان "الاستثمار وكشف المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات". وبغية مساعدة المنشآت في الإبلاغ عن مسائل غير مالية إضافية، واصل الأونكتاد في تقاريره السنوية تطوير توجيهاته المتعلقة بمؤشرات مسؤولية الشركات.

٣٥- وعمل الأونكتاد أيضاً، عن طريق فريق خبرائه الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، على مساعدة البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي الدولية بتحديد مسائل التنفيذ العملي وتيسير تقاسم التجارب فيما بين الدول الأعضاء. وأجرى الأونكتاد، خلال فترة الإبلاغ، دراسات حالات جديدة بشأن التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في باكستان وتركيا وجنوب أفريقيا. ونشر الأونكتاد استنتاجاته المتعلقة بالتنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية في الندوة المتعلقة بالتوافق الدولي في مجال المحاسبة في الأسواق الناشئة والاقتصادات الانتقالية التي عُقدت في بيجينغ في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويقوم الأونكتاد أيضاً بتحديث توجيهاته المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ المالي بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى الثالث.

٣٦- وللمساهمة في بناء القدرة التنافسية لاقتصادات البلدان النامية، ساعد الأونكتاد في إنشاء أسواق تأمين تنافسية وحسنة التنظيم في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولمساعدة أفريقيا وأقل البلدان نمواً بصفة خاصة، اقترح الأونكتاد خمسة مشاريع مساعدة تقنية في مجال التأمين في أفريقيا. وبوشرت هذه المشاريع بطلب من منظمة التأمين الأفريقية، وتعتبر مشاريع حاسمة الأهمية لتطوير أنشطة التجارة والاستثمار في شتى أنحاء أفريقيا.

٣٧- وواصل الأونكتاد تطوير برنامجه المتعلق بإنشاء المشاريع وبناء قدرات المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم (إمبريتيك). ويوجد حالياً ٥١ مركزاً وطنياً تابعاً لبرنامج إمبريتيك في ٢٨ بلداً، وتلقى ما يربو عن ١١٠ ٠٠٠ مقاول تدريباً في مجال إنشاء المشاريع. وفي عام ٢٠٠٦، نُظم في جنيف اجتماع دولي لمديري إمبريتيك حال انتهاء اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المتعلق بأفضل الممارسات في إقامة الصلات التجارية. وأطلق مديرو إمبريتيك الأفارقة، بمناسبة الاجتماع، "منتدى إمبريتيك في أفريقيا"، بهدف تيسير إقامة الشبكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تطوير المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ومهارات إنشاء المشاريع. وشارك الأونكتاد أيضاً في مشروع بحثي مشترك بشأن تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية، مولته الشبكة الأكاديمية الدولية في جنيف ونُفذ بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجامعتي فريبورغ وجنيف. وأبرز المشروع التدابير السياسية الرئيسية التي من شأنها أن تمكن المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في البلدان النامية من أن تصبح جهات مزودة عالمية بالنسبة للشركات عبر الوطنية، بما يشمل تمويل سلاسل العرض والتطوير التكنولوجي والتكتل وإقامة الشبكات.

رابعاً - الديون الخارجية والتعاون الدولي المالي لأغراض التنمية

٣٨- حسبما ورد في توافق آراء مونتيري (الفقرات ٤٧-٥١) وأيده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (إعلان جوهانسبيرغ المتعلق بالتنمية المستدامة، الفقرة ٨٩) ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (الوثيقة الختامية، الفقرة ٢٦) تعد الديون الخارجية التي يمكن تحملها عنصراً حاسم الأهمية في سياق تمويل التنمية في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، من الأفضل أن يأتي دعم تخفيف أعباء الدين المقدم إلى البلدان المثقلة بالديون كتمويل إضافي بدلاً من مزاحمة التدفقات الحالية من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٩- وفضلاً عن ذلك، يركز توافق آراء مونتيري (الفقرات ٣٩-٤٢) الأضواء على الحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية إذا ما أُريد تحقيق الهدف المحدد ب٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية مقدمة إلى البلدان النامية (و٠,١٥-٠,٢٠ في المائة بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً)، وإلى تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية وتسليمها بصورة فعالة (الفقرة ٤٣)، وكذلك إلى استكشاف موارد مبتكرة للتمويل (الفقرة ٤٤).

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٤٠- أتاحت الأوضاع الخارجية المواتية، بما تنطوي عليه من استمرار نمو الاقتصاد العالمي مصحوباً بأسعار فائدة منخفضة وأسعار مرتفعة للسلع الأساسية، فرصةً لكثير من البلدان النامية لخفض ديونها الخارجية أو إعادة هيكلتها خلال فترة الـ١٢ شهراً الأخيرة. ويظل تخفيف أعباء الديون المكون الرئيسي الثاني في عملية تخفيض الديون الخارجية السيادية، وبصورة ملحوظة في البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وقد جاء تخفيف أعباء الديون بصورة رئيسية من ثلاثة مصادر هي: المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون ونادي باريس.

٤١- بيد أنه توجد مؤشرات على احتمال تغير الوضع. فأسعار الفائدة الطويلة الأجل في العالم المتقدم في ارتفاع، وقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٧ زيادة في عدم الاستقرار في بعض الاقتصادات الناشئة والمتقدمة. وفضلاً عن ذلك، لا تزال قلة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تعاني حالات عجز كبيرة في الحساب الجاري ومبالغة في قيمة أسعار الصرف لديها.

٤٢- وفي إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بلغت أربعة بلدان نقطة الإنجاز في عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧، كما بلغ بلَدان آخران نقطة القرار[٣]. إلا أنه من بين الـ٤١ بلداً من هذه البلدان المؤهلة والتي تشملها المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يبلغ نقطة الإنجاز حتى الآن سوى ٢٢ بلداً أصبح يتوافر بالنسبة إليها تخفيف كامل للديون. وفي حين أن عشرة بلدان لم تتأهل بعد لنقطة القرار، هنالك تسعة بلدان تقف بين نقطتي القرار والإنجاز[٤]. وقد استفاد بالفعل ثلاثون بلداً من تخفيف مؤقت لديونها بلغت قيمتها ٦٣ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة (بأسعار ٢٠٠٥). ويمثل ذلك خفضاً بنسبة نحو ٦٥ في المائة من الرصيد الكلي للديون.

٤٣- وقد زادت النفقات المتصلة بالحد من الفقر في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد نقطة القرار بمعدل نقطتين مئويتين في الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠٠٤. إلا أنه من الأرجح، مع استمرار هذا الاتجاه الإيجابي،

---

(٣) بلغت ساو تومي - وبرينسيبي وسيراليون وملاوي والكاميرون نقطة الإنجاز؛ وبلغت الكونغو وهايتي نقطة القرار.

(٤) يلاحظ أن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي لم تبلغ نقطة القرار حتى الآن إما أن تكون من البلدان الخارجة من الصراع (مثل، ليبيريا) أو أنها مُنحت مؤخراً تخفيفاً في ديونها بصفتها أحد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك بموجب شرط النسخ التلقائي (مثل، نيبال)

أن تكـــون الزيادة في النفقات المخصصة للحد من الفقر غير كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ في البلدان المعنية[٥].

٤٤- ولذلك فإن التخفيف الإضافي لأعباء الديون في ظل المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون هو موضع ترحيب. وفي إطار هذه المبادرة استفاد ٢٢ بلداً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الإلغاء الكامل بنسبة ١٠٠ في المائة لمطالبات الديون المتعددة الأطراف غير المسددة المستحقة لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية ومصـــرف التنمـــية الإفريقي[٦]. وبالنسبة للبلدان التي بلغت بالفعل نقطة القرار فقد أسفر ذلك عن تخفيض في الرصيد الإجمالي لديونها (من حيث صافي القيمة الحالية) بنسبة نحو ٩٠ في المائة، مقارنة بنسبة ٦٥ في المائة سابقاً (وفقاً لأسعار ٢٠٠٥).

٤٥- وقـــد عقد نادي باريس ستة اجتماعات خلال فترة الـ ١٢ شهراً المنصرمة. وبالنسبة للبلدان الثلاثة التي بلغـــت نقطة الإنجاز المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ألغيت ديونها المستحقة لنادي باريس بنسبة ١٠٠ في المائـــة[٧]. أما ديون هايتي، والتي بلغت نقطة القرار، فقد عُولجت بموجب شروط كولونيا، وذلك باتفاق خاص يقضـــي بتأجـــيل فوائد تأخير سداد الديون المستحقة خلال فترة توحيد الديون حتى عام ٢٠١٠. كما حصلت جمهوريـــة إفريقيا الوسطى، التي لم تبلغ بعد نقطة القرار، على إعادة جدولة المتأخرات والتزامات الديون المستحقة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بموجب شروط نابولي، مع توقع معاملتها بموجب شروط كولونيا بمجرد بلوغها نقطة القرار.

٤٦- وفي ذات الوقت، استمر الاتجاه نحو تسديد ديون نادي باريس خلال الـ ١٢ شهراً الماضية، حيث سددت بيرو وجمهورية مقدونيا (اليوغوسلافية السابقة) ٢,٥ مليار و١٠٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، على التوالي.

٤٧- وعلى الرغم من الاتجاهات الأخيرة المواتية فيما يتعلق بالديون الخارجية وتخفيف عبء الديون، انخفضت المســـاعدة الإنمائـــية الرسمية إلى مستويات لا تسمح بتحقيق الأهداف المحددة في توافق آراء مونتيري وفي الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فضلاً عن الأهداف التي أعلنتها مجموعة الـ ٨ في مؤتمر قمة غلـــين أنغلـــز. وبينما زادت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٥، لا تزال النسبة التي يخصصها المـــانحون للمســـاعدة الإنمائية الرسمية تمثل فقط نحو ٠,٣٣ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي. وتُعزى الزيادة الإجمالـــية في المساعدة الإنمائية الرسمية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ من ٧٩,٦ مليار إلى ١٠٦,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى تدبير تخفيف عبء الديون الذي استفاد منه عدد قليل من البلدان.

---

(٥) انظر الجدول ٣ أ-٢ في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ (ص ١٢٤-١٢٥ من النص الإنكليزي).

(٦) في نهاية عام ٢٠٠٦، أعلن مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أيضاً عن عزمه إلغاء الديون المستحقة على البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

(٧) سان تومي وبرنسيبي، وسيراليون ومالديف.

٤٨- وقد استُكشِفت وسائل جديدة لتمويل التنمية منذ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، وفي ٢٠٠٦ تمخض الاجتماع الوزاري حول آليات التمويل المبتكرة، المعقود في باريس، عن إنشاء "المجموعة الرائدة المعنية بجمع الأموال التضامنية لتمويل التنمية". ولا يزال التقدم المحرز بشأن الرسوم أو الضرائب المتفق عليها عالمياً لأغراض التنمية ضعيفاً، حيث طُبقت فقط آلية واحدة تتعلق بضريبة السفر جواً[٨]. إلا أن المجموعة الرائدة تواصل استكشاف موارد تمويل مبتكرة أخرى مثل فرض ضريبة على المعاملات الخاصة بالعملة، والتزامات السوق المسبقة للأمصال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن التمويل الصغير.

٤٩- وبينما ظلت مسألة تنسيق تدفق المعونات وفعالية المعونة على رأس جدول أعمال الاجتماعات الدولية منذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في ٢٠٠٥، ما يزال التقدم محدوداً في هذا الاتجاه.

باء - مساهمة الأونكتاد

٥٠- واصل الأونكتاد، في مرحلة إعداد التقارير، عمله التحليلي والتشغيلي المتعلق بالديون وتمويل التنمية، والذي يتضمن رصد وضع الديون الخارجية في البلدان النامية ودراسات عن الديون وتمويل التنمية، فضلاً عن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مجال إدارة الديون.

٥١- وقد سلطت بحوث الأونكتاد الضوء على الأهمية المتنامية لاستراتيجيات الاقتراض الجديدة وصكوك الدين (مثل أقساط التخلف عن الدفع والتزامات الديون المضمونة) التي استمر تطورها في فترة إعداد التقارير. وبينما توقف في عام ٢٠٠٦ الاتجاه نحو التحول إلى الدين بالسندات، والذي كان بدأ في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، فإن إصدار الديون المحلية كان مسؤولاً بصورة جزئية عن إعادة تمويل التزامات الديون الخارجية. وبما أن هنالك تنام في توافق الآراء حول أن تركيبة الرصيد الإجمالي للديون لا تقل أهمية عن مستواها، فإن الأونكتاد يواصل تحليل مواطن الضعف المحتملة أو السيناريوهات الناشئة عن هذا التطور. وتُترجم نتائج هذا العمل مباشرة إلى عمل الأونكتاد المتعلق بتحسين الأطر القائمة الخاصة بالقدرة على تحمل الدين.

٥٢- وينطلق مشروع الأونكتاد الخاص بتحليل القدرة على تحمل الدين (والذي يندرج تحت حساب التنمية) من المنظور الضيق لخفض مستويات الديون الحالية ويتجه نحو وضع استراتيجية إنمائية متكاملة للبلدان مع تطوير قدرات واضعي السياسات على تناول مسألة المديونية من منظور هيكلي أكثر شمولاً. وهو بذلك يساعد البلدان النامية على فهم أفضل للأطر التحليلية للقدرة على تحمل الدين فضلاً عن المسائل العملية المتعلقة بإدارة الديون. وقد تأكدت أهمية عمل الأونكتاد في هذا المجال في استعراض نصف الفترة عام ٢٠٠٦، والذي دعا الأمانة إلى

---

(٨) قررت ثمانية بلدان فرض ضريبة السفر جواً؛ وقد دخلت ستة منها مرحلة التطبيق الفعلي، ويتوقع تحقيق عائدات تبلغ ٣٤٤ مليون دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧.

وضع "خيارات للسياسات وفرص للتنمية ... (في) الديون والقدرة على تحمل الديون، ولا سيما فيما يتعلق بأثر المديونية على القدرات الوطنية وتوزيع الموارد المالية على مختلف القطاعات[٩].

٥٣- ويواصل الأونكتاد المشاركة في اجتماعات نادي باريس وقد شهد في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تلك المتعلقة بأفغانسان وجمهورية إفريقيا الوسطى وسيراليون وملاوي وهايتي. كما تساعد الأمانة البلدان المدينة عند الطلب.

٥٤- وتمشياً مع الدعم المقدم للمساعدة الفنية لإدارة الديون والذي أكد عليه توافق مونتيري، فقد أسهم برنامج نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي إسهاماً كبيراً في تحقيق إدارة فعالة للديون وتعزيز القدرة على تحمل الديون. ويعمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي حالياً مع ٦٦ بلداً، ويغطي ٤٦ في المائة من ديون البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يعكف البرنامج على التفاوض مع ستة بلدان بشأن مشروعات جديدة. ويظل الطلب على نظام إدارة الديون والتحليل المالي والخدمات المتعلقة به كبيراً جداً، ومن المتوقع استمرار الزيادة في عدد البلدان والمؤسسات في عام ٢٠٠٨ مع إصدار النسخة الجديدة من برامجيات نظام إدارة الديون والتحليل المالي الخاصة بإدارة الديون (استجابة للطلبات الواردة من البلدان المستخدمة).

٥٥- وشارك الأونكتاد في مؤتمر أوسلو لآليات التمويل المبتكرة من أجل التنمية، والذي دعت إليه حكومة النرويج في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

خامساً - تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٥٦- يعد تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية عنصراً هاماً من عناصر توافق آراء مونتيري. وأكد توافق آراء ساو باولو على ضرورة حسن فهم مسألة التماسك بين تنفيذ القواعد والممارسات والعمليات المتفق عليها دولياً من جهة، وتطبيق السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية من الجهة الأخرى، باعتبار ذلك إحدى أهم المساهمات التي يتوقع أن يقدمها الأونكتاد (الفقرات ٢٦-٣٠).

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٥٧- كان التقدم المحرز في إصلاح البنيان المالي الدولي متفاوتاً. فبينما نفّذت أنشطة مراقبة ووُضعت معايير وقواعد جديدة للسوق المالية أو تحسنت في أعقاب الأزمة المالية خلال تسعينيات القرن الماضي، ما تزال هنالك حاجة إلى توفير وسائل أفضل للتغلب على الاختلالات العالمية، وإلى مجموعة تدابير قصيرة الأجل لمواجهة الأزمات المالية، وإلى أن يكون للبلدان النامية صوت مسموع بصورة أفضل في المؤسسات المالية الدولية. كما أن تجميع البلدان النامية لاحتياطيات فاقت مبلغ ٢,٥ تريليون دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بنهاية عام ٢٠٠٦ دلالة على نقاط الضعف المنهجية.

---

(٩) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثالث من دورته الثلثة والعشرين (استعراض نصف المدة) (TD/B(S-XXIII)/7 (vol. I), para. 5)

باء – مساهمة الأونكتاد

٥٨- أوصى مجلس التجارة والتنمية في الفقرة ٣٠(ب) من استعراض نصف المدة لعام ٢٠٠٦ بتعزيز البحوث والتحاليل التي يجريها الأونكتاد، وذلك بدراسة قضايا الاقتصاد الدولي المنهجية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية. ويسلط تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦ الضوء على أهمية الآليات المتعددة الأطراف لفرض ضوابط على سياسات سعر الصرف.

٥٩- ومن أجل إعلاء صوت البلدان النامية في المحافل الدولية، يواصل الأونكتاد تقديم الدعم لأنشطة مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية (مجموعة الـ ٢٤) بمنحة من مركز بحوث التنمية الدولية بهدف دعم الأنشطة البحثية التي تضطلع بها المجموعة، وذلك بتقديم مشاركات كبيرة في اجتماعات الأفرقة التقنية لمجموعة الـ ٢٤، وبمساعدة المجموعة في إعداد بلاغاتها المقدمة إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

سادساً – تسخير العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية

٦٠- أكدت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الدور الحيوي للعلم والتكنولوجيا في التنمية، وناشدت الأمم المتحدة للقيام بدور يتسم بمزيد من النشاط لتضييق الهوة التكنولوجية وسد الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب (الفقرة ٦٠). واعتمد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة والتزاماً لبناء "مجتمع معلومات محوره الإنسان وإنمائي المنحى وشامل للجميع". واعتمد مؤتمر القمة أيضاً أربع وثائق ختامية تسعى إلى ترجمة هذه الرؤية إلى مقاصد وأهداف وغايات فعلية يُرجى تحققها بحلول عام ٢٠١٥، بجانب سلسلة من خطوط العمل والمواضيع الرئيسية[١٠]. وقد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأن تكون بمثابة مركز اتصال لمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة[١١].

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٦١- تتزايد إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، ويلاحظ ذلك بسرعة أكبر في انتشار الهاتف الجوال، كما أن توزيع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أكثر عدالة[١٢]. كذلك تضيق الهوة بين الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية شيئاً فشيئاً فيما يتعلق بمعدلات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة إلى الخدمات الأساسية مثل الهاتف الثابت والهاتف الجوال والتلفاز. واستأثرت البلدان النامية، في عام ٢٠٠٥، بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة من الخطوط الهاتفية في العالم (الثابتة والجوالة) بعد

---

(١٠) إعلان مبادئ جنيف، وخطة عمل جنيف، والتزام تونس، وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات.

(١١) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦/٤٦ بعنوان "متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

(١٢) الاتحاد الدولي للاتصالات/الأونكتاد (٢٠٠٧). تقرير مجتمع المعلومات العالمي لعام ٢٠٠٧.

أن كانـــت هذه النسبة أقل من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠[١٣]. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، بلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف الجوال في جميع أنحاء العالم ٢,١٧ مليار مشترك، أكثر من ثلث سكان العالم. وكان النمو كبيراً بصورة خاصة في إفريقيا حيث زاد عدد المشتركين من ١٥ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٣٥ مليوناً في عام ٢٠٠٥. وتقلصت بشكل ملحوظ، على مر الزمن، الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يخص إمكانية الحصـــول عـــلى الهـــاتف الجوال. كما أن النمو في استخدام الإنترنت مثير للإعجاب بنحو مماثل. وازداد عدد مســـتخدمي الإنترنت في العالم زيادة هائلة خلال العقد الأخير ليتجاوز المليار مستخدم بنهاية عام ٢٠٠٥. ومن المحتمل، وفقاً لمعدلات النمو الحالية، أن يتحقق بحلول عام ٢٠٠٨ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وهو إمكانية وصول نصف سكان العالم إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الأقل فيما يخص خدمات الهاتف الجوال.

٦٢- وعلى الرغم من تقلص الهوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية فيما يخص الوصول إلى خدمات الهاتف الجوال، يظل معدل الوصول في البلدان النامية أدنى بكثير من نظيره في البلدان المتقدمة. ففي بعض البلدان المـــتقدمة يفوق معدل الوصول نسبة ١٠٠ في المائة بينما لا يتجاوز ١٠ في المائة في نصف البلدان النامية تقريباً. وهناك فجوة كبيرة لا تزال قائمة في مجال الوصول إلى خدمات الإنترنت: فبينما تستأثر الاقتصادات المتقدمة بأكثر من نصف عدد مستخدمي الإنترنت على نطاق العالم، يبلغ المعدل في ثلث الاقتصادات النامية تقريباً أقل من ٥ في المائة. وهنالك فجوة أيضاً قائمة على نوع الجنس: فمعدلات وصول النساء إلى خدمات الإنترنت لا ترتفع بصورة تلقائية تبعاً للمعدلات الوطنية.

٦٣- إلا أن الفجوات تبدو جلية في التكنولوجيا الجديدة مثل تكنولوجيا الجوال عريضة النطاق أو تكنولوجيا الجيل الثالث. ونتيجة لذلك، فإن انتشار الإنترنت يسلك مسارين مختلفين: أحدهما للنطاق العريض الغني، والآخر للـــنطاق الضيق الفقير. وقد كان النطاق العريض مستخدماً في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨٠ في المائة من جانب أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما لم تمثل أفريقيا سوى ٠,٣ في المائة من النطاق العريض الدولي، على الرغم من أنها تأوي ١٤ في المائة من سكان العالم.

باء - مساهمة الأونكتاد

٦٤- على ضوء ولاية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، سعت أمانة الأونكتاد إلى الحصول على معلومات من كيانات منظومة الأمم المـــتحدة ذات الصـــلة المكلفة بتنفيذ تلك النتائج وأطلعت اللجنة على نتائج عملها في أثناء اجتماعات الدورة العاشرة للجنة والمنعقدة خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧. وواصلت أمانة الأونكتاد، بالتعاون مع الاتحـــاد الـــدولي للاتصـــالات، رصـــد التطور المحرز نحو تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

---

(١٣) البنك الدولي (٢٠٠٦). تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ٢٠٠٦: توجهات وسياسات عالمية.

٦٥- ودعت الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ إلى دعم وضع استراتيجيات وطنية للموارد البشرية وللعلم والتكنولوجيا. وأكدت، بالإضافة إلى ذلك، على ضرورة دعم المبادرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات مثل الصحة، والزراعة، وحفظ التربة، واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام، والإدارة البيئية، والطاقة، والغابات، وأثر تغير المناخ (الفقرة ٦٠). وقد أطلق الأونكتاد عدداً من المبادرات من أجل تحقيق ذلك.

٦٦- أولاً، ويجري الأونكتاد استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى مساعدة البلدان والاقتصادات النامية على تحديد السياسات والتدابير اللازمة لإدماج العلم والتكنولوجيا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، ولتكون أدوات فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتجري حالياً استعراضات خاصة بأنغولا وموريتانيا، ومن المتوقع اكتمالها قبل نهاية عام ٢٠٠٧. وتجري هذه الاستعراضات بتعاون وثيق مع مكتب العلم والتكنولوجيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والبنك الدولي. ويجري الاستعداد لبدء استعراضات خاصة بغانا وفلسطين وموريشيوس.

٦٧- ثانياً، أسس الأونكتاد مشروع شراكة باسم "وصل أفريقيا" في أواخر عام ٢٠٠٤ بالتعاون مع مركز جنيف لتكنولوجيا المعلومات. ويوفر المشروع تدريباً عملياً لمهندسي وفنيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أقل البلدان نمواً في أفريقيا. وقد أُرسلت الحواسيب الشخصية وحواسيب خدمة الشبكة ومعدات الاتصالات الأخرى إلى آخر المستفيدين- مالي - حيث تم تركيبها، مع إمكانية الاتصال بالإنترنت، في الأحياء التي بها مدارس على نطاق البلد.

٦٨- ثالثاً، يعمل مشروع "شبكة مراكز الامتياز" مع مؤسسات علمية وتكنولوجية متميزة مختارة في البلدان النامية، حيث يستخدمها بمثابة مراكز إقليمية للتعلم والتدريب للعلماء والباحثين الأفارقة. وتقدم الشبكة دورات دراسية متقدمة وأساسية للعلماء والمهندسين في مجالات مختارة، مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوجد حالياً ستة من هذه المراكز في باكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والصين ومصر والهند. وقد استفاد من دورات التدريب أكثر من مائة عالم أفريقي شاب.

سابعاً - قانون وسياسة المنافسة

٦٩- تهدف مجموعة الأمم المتحدة للمبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، والتي يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٠، إلى "ضمان ألا تعيق الممارسات التجارية التقييدية أو تبطل تحقيق الفوائد التي قد تنشأ عن رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية، ولا سيما تلك المؤثرة في تجارة البلدان النامية وتنميتها". وتقر مجموعة المبادئ والقواعد تلك أيضاً بضرورة توسيع المعايير الأساسية لقوانين المنافسة، التي كانت سارية لأمد طويل في البلدان المتقدمة، بحيث تشمل عمليات المشاريع، بما فيها الشركات عبر الوطنية، في البلدان النامية. وقد ناقش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الأناضول، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) المشاكل الناجمة عن الاحتكار، والتكتلات الاحتكارية، واستغلال مركز الهيمنة، وعمليات

الاندمـــاج الضـــخمة المنافية للمنافسة، واستعرض التدابير الوطنية والدولية الضرورية لمنع الممارسات المنافية للمنافسة التي تحول دون تحقيق الفوائد من تحرير التجارة والاستثمار في البلدان النامية.

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٧٠- لم تحقق نظم التجارة والأسواق المالية المفتوحة وحدها، في العديد من البلدان النامية، التطلعات المتعلقة بالنهوض بالتنمـــية المســـتدامة والحـــد من الفقر. فقد خلص المؤتمر الاستعراضي إلى وجوب إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما تسببه الممارسات المنافية للمنافسة من آثار ضارة في عمل الأسواق، وفي عمليات الخصخصة، وفي إيجاد قطاع مشاريع دينامي، وفي التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية والقدرة على المنافسة.

(ب) مساهمة الأونكتاد

٧١- يعـــد الأونكـــتاد مركـــز الاتصـــال، داخل منظومة الأمم المتحدة، لكل العمل المتعلق بسياسة المنافسة وحماية المســـتهلك، حيث يمثل ذلك جزءاً من عمله الخاص بالتجارة والتنمية. وبموجب أحكام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المـــتفق علـــيها على الصعيد المتعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية - التي تمثل الاتفاق المتعدد الأطراف الوحـــيد بشأن سياسة المنافسة - واصل الأونكتاد العمل على مايلي: (أ) رصد ما يحدث من اتجاهات وتطورات في مجال قانون وسياسة المنافسة، بما في ذلك انتشار الممارسات المنافية للمنافسة أو الهياكل السوقية المركَّزة، فضلاً عن التدابير التي تـــتخذها الحكومات للتصدي لها؛ (ب) ومساعدة البلدان النامية على اعتماد قوانين وسياسات في مجال المنافسة، وإنشاء ســـلطات تعـــنى بالمنافســـة، ووضع قوانين وسياسات تناسب احتياجاتها الإنمائية وأهدافها في مجال السياسات، وكفيلة بالتصـــدي لـــلمعوقات التي تحد من قدراتها؛ (ج) وتسهيل التعاون الدولي عن طريق الدعوة ونشر المعلومات، والتنقيح الدوري للتعليق على القانون النموذجي، وعمليات الاستعراض الطوعي التي يجريها الأقران لقوانين وسياسات المنافسة.

ثامناً - البلدان التي تشهد أوضاعاً خاصة

٧٢- يتضـــمن برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً لفترة العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، المتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، أهدافاً إنمائية معروفة من حيث الكم ومحددة زمنياً في سبعة من مجالات الالتزام[١٤]. وهذه المجـــالات هـــي: إطارات للسياسة العامة محورها البشر؛ والحكم الرشيد على المستويين الوطني والدولي؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ وبناء قدرات إنتاجية لجعل العولمة مفيدة لأقل البلدان نمواً؛ وتعزيز دور التجارة في مجال التنمية؛ والحد مـــن القابلـــية للتأثر وحماية البيئة؛ وتعبئة الموارد المالية. وفي عام ٢٠٠٣ اعتمد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الســـاحلية وبلدان المرور العابر برنامج عمل ألماتي، والذي يعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المـــرور العابـــر في إطار شامل جديد للتعاون في مجال النقل العابر. كما أقر برنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ضرورة معالجة الأوضاع الخاصة لتلك البلدان، وهو البرنامج الذي أقره المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المســـتدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في باربادوس في عام ١٩٩٤، والذي استُعرض لاحقاً في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

---

(١٤) A/CONF.191/11.

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ النتائج

٧٣- أجـــرى الاجتماع الرفيع المستوى لدورة الجمعية العامة الحادية والستين، المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل. ولاحظ الاجتماع في الإعلان الصادر عنه أن "برنامج العمل أحرز، منذ اعتماده، بعض التقدم في تنفـــيذه، إلا أن الحالة الاقتصادية الاجتماعية بصفة عامة في أقل البلدان نمواً لا تزال محفوفة بالخطر"[١٥] ويتفق هذا التقييم مع تحليل الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، من بين أقل البلدان نمواً الـ٤٠ التي توفرت بيانات بشأنها، حققت سبعة بلدان فقط نمواً اقتصادياً مستداماً[١٦]. وعلى نحو مماثل، انخفضت معدلات الفقر فقط في ٦ من بين الـ١٤ التي توفرت بيانات بشأنها. وأوضحت الاستعراضات التي أجرتها لجنة السياسات الإنمائية للتقدم المحرز نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، أنه من المـــتوقع تـــأهل الرأس الأخضر وساموا وملديف خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٨ و٢٠١١. كما لاحظت اللجنة في عام ٢٠٠٦ أن ثلاثة بلدان أخرى من أقل البلدان نـــمواً مؤهلة للخـــروج من القائمـــة للمرة الأولى وهي: توفالو، وفانواتو وكيريباس.

٧٤- ويتفاوت التقدم المحرز بشأن إدماج برنامج عمل ألماتي في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وسط البلدان النامية غير الســـاحلية. فـــثمة بلدان نامية غير ساحلية أكثر تقدماً، لا سيما في آسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية، تواصل استخدامها مـــنهاج عمل ألماتي على نحو أفضل لوضع سياسات محلية، ولعرض احتياجاتها على شركائها في مجال التنمية، ولكي تتبوأ مواقـــع لها على الساحة الدولية. وهناك بلدان أخرى نامية غير ساحلية، ولا سيما في أفريقيا، تواجه تحدياً يتمثل في عدم كفاية القدرات المؤسسية التي تمكنها من تنفيذ برنامج عمل ألماتي على نحو فعال. ولا تزال تكاليف النقل تمثل عقبة خطيرة أمـــام التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، إذ تمثل في معظم الأحيان نحو ٤٠ في المائة من إجمال قيمة صادراتها. ومن المتوقع إجراء استعراض نصف المدة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨.

باء – مساهمة الأونكتاد

٧٥- ظـــل الأونكـــتاد يضـــطلع بأنشطة مكثفة لدعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة، وذلك من خلال البحوث، وتحليلات السياسات مثل تقريره السنوي عن أقل البلدان نمواً، وشتى الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني، وأنشطة بناء القدرات. وتتضمن الوثيقة (TD/B/54/2) تقرير الأونكتاد المفصل عن أنشطته المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل ألماتي، وبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٦- وتشـــمل مســـاهمة الأونكـــتاد في برنامج عمل ألماتي تسهيل تطوير ممرات للنقل العابر، واعتماد التدابير الرامية لتســـهيل الـــنقل العابر، وإدارة الهياكل الأساسية لقطاع النقل والمرافق ذات الصلة. وتلقت البلدان النامية غير الساحلية وبلـــدان المرور العابـــر الناميـــة في ثلاث مـــمرات للنقل العابر في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا تعاوناً تقنياً في شكل: (أ) مـــبادئ توجيهية وأدوات تحليلية لتقدير احتياجاتها وأولوياتها في مجال تيسير التجارة والنقل؛ (ب) ومساعدة في تنفيذ

---

(١٥) قرار الجمعية العامة ١/٦١، الفقرة ٦.

(١٦) بنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والرأس الأخضر، وليسوتو، ونيبال.

آلـــيات محددة للتنمية المؤسسية؛ (ج) وبناء القدرات المستدامة لتخطيط وتنفيذ مبادرات إقليمية. وواصل الأونكتاد أيضاً المســـاهمة في تنفيذ مشروع عن التعجيل بتحديث الجمارك وتيسير التجارة في أفغانستان، والذي يموله البنك الدولي. وفي عـــام ٢٠٠٧ شُدِّد بصورة خاصة على وضع برنامج تدريبي لوكلاء الشحن الأفغان. ويعد إنشاء اللجنة الأفغانية لتيسير التجارة خطوة أخرى هامة إلى الأمام.

٧٧- وقـــد واصـــل الأونكتاد استرعاء نظر المجتمع الدولي إلى التحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية، وإلى ضرورة اتخاذ تدابير لتقديم دعم خاص لها. ويتضمن هذا الدعم البحوث، والتحليل والمساعدة التقنية، وتقديم المشورة في مجال السياسات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أو إلى المنظمات الإقليمية، والترويج لذلك في المحـــافل الدولية وتقديم المساهمات التقنية. ويتعاون الأونكتاد مع لجنة السياسات الإنمائية في الاستعراض الذي تجريه كل ثـــلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً من خلال تقديم إسهامات مفاهيمية ومنهجية وإحصائية، ولا سيما بشأن جوانب الضعف التي تعتري البلدان التي يُعتقد أنها مؤهلة للخروج من وضع البلد الأقل نمواً. ووفقاً لاستراتيجية موريشيوس، ساعد الأونكـــتاد أيضـــاً بلداناً في طريقها إلى الخروج من هذا الوضع على صياغة وتنفيذ استراتيجيات ترمي لضمان الانتقال السلس تحسباً للخروج من وضع البلد الأقل نمواً.

- - - - -